السمات العامة للمجتمع القبلي التقليدي العربي

نبي علي صالح

تحتاج بنية مجتمعاتنا العربية إلى كثير من أعمال الحفر الفكري واتباع مختلف مناهج وأدوات النقد المعرفي الحديث لتفكيك منظومة الفكر العربي والإسلامي الجامدة والمتخشبة المسيطرة عليه، والتي لا تزال واقفة زمنياً وعقلياً عند حدود وعتبات القرون القديمة، فيما يعرف بتراث أهل السلف، وفتاوى ابن تيمية، وعقائد الغزالي وغيره، ومختلف أنواع الجداليات القيمة لأهل الكلام والوعظ المسجدي العتيق..

وهذه الحاجة الماسة لمزيد من النقد الفكري تنبع من الأهمية القصوى لضرورة انخراط تلك المجتمعات المهجوسة والمسكون بقيم وأفكار الماضي التليد، في قيم العصر ومناخات الحاثة الفكرية والعلمية والسياسية وغيرها.. والتي تقوم على العقلانية والحرية والفردية وحق الناس في تحديد مصائرها ومستقبلياتها..

من هنا نحن ننطلق لتحديد أهم تلك الأمراض والبنى الفكرية المستعصية التي لا تزال تفعل فعلها وتستحكم بوجودها على مجتمعاتنا العربية، وتمنعها من الانفلات من عقال التخلف والانقسام.

وهذه السمات والطبائع العامة للمجتمع القبلي العربي، هي:

أولاً- الجمود وعدم القدرة على مواكبة الحياة والعصر والتطورات الزمانية والمكانية.. أي أنها لا تؤمن بسنن التطور ونواميس التغيير الكوني، بل تعتقد بمجموعة من المسلمات الفكرية والاجتماعية العامة() (يقينيات بديهية) تعتبرها الميزان والقانون الناظم للفكر والعمل بحيث يحكم –على ضوء (ومن خلال) ذلك القانون اليقيني- بصحة أو بطلان المعارف والمبادئ كلها. وعندما تنطلق الأحداث والمتغيرات الخطيرة في واقع الأمة تكون استجابتها –على هذه الأوضاع القلقة- سلبية منفعلة غير فاعلة، حيث يتفرج أبناؤها- الذين انساقوا وراء مشاعرهم القبلية (وإن ارتدوا رداء الحضارة والمدنية)– على الأحداث الجسام، ولا يجتهدون للتأثير على مسارها أو محاولة تغيير أو حرف بعض توجهاتها في هذا الموقع أو ذاك.. ويلاحظ هنا -كنتيجة للإيمان المسبق بجملة قواعد ونظم فكرية ثابتة لا تتغير()– سيطرة النمط التفكيري السكوني –إذا صح التعبير- على أي تحرك أو انطلاقة فكرية، أو اجتماعية يدخل فيها عناصر المجتمع القبلي، باعتبار أن مجموعة المفاهيم الغالبة والسائدة فيما بينهم –والتي يحرص الجميع على ديمومتها واستمراريتها في الأخلاف فيما بعد- تمثل لديهم وعياً كونياً شاملاً ومستوعباً لكل تفاصيل ودقائق حركة الوجود والحياة، يشعرهم فطرياً بأن حياتهم الحالية (التي يرتبط بها وجودهم ووعيهم للوقائع الداخلية والخارجية) هي الأفضل، والأحسن، والأكثر قدرة على إشعارهم بحريتهم وانطلاقتهم وانفلاتهم من قيود الزمان والمكان. لذلك نرى أن لدى البدوي –في مقابل السنن والمتغيرات- تصوره الخاص المختلف للأبعاد (الماضي، تقاليد الأجداد). ومن هنا جاء تمسكه بالعادات والتقاليد والأنساب (التي هي ديمومة زمانية)().

طبعاً نلاحظ هنا -كنتيجة لوجود ثوابت معينة في واقع مجتمع القبيلة- أن التوازنات بين الأطراف كانت تتطلب دائماً تحقيق التوافق بالإجماع الكامل بين كل عصائبها نظراً لغياب السلطة المركزية القوية، فإن افتقد هذا التوافق ولم يتأمن الإجماع الكامل، ضاق مجال الحوار والحلول الوسط، واتسعت دائرة التنابذ والافتراق، وبدأ تشرذم القبيلة إلى عشائر متناحرة ومتفرقة.. وهذا ما نجده سائداً وراسخاً، للأسف، في واقعنا العربي السياسي (القبلي) الحالي، حيث يلاحظ أن المنظمات الرسمية، والأحزاب السياسية العربية المعاصرة ما زالت تسير أو تسير –كما نتابعها في أدبياتها السياسية– بالإجماع.. والأمر نفسه ينطبق ،تماماً، على المجالس والمنظمات والهيئات العربية الأخرى كالجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي..الخ.

ثانياً- يواجه المجتمع القبلي الرافض لسنة التغيير أفكار ورموز ودعاة هذا التغيير بكل قواه وعصائبه. لأن التغيير والتطور يمس أصل وجوده وتكوينه التقليدي المحافظ المتوارث عن الآباء والذي ارتضته القبيلة ديناً لها في حجم الحياة كلها. ولذلك يكتفي أبناء هذا المجتمع بالفكر الذي ينقل إليهم من الأجداد الأولين.. وبالتالي فهو الأصل وما عداه من فكر جديد فهو موضع مواجهة ورفض..لأن المجتمع القبلي العربي -وبحكم الألفة والعادة والفراغ والسكون- وجد أفراده سنةً وناموساً قائماً ركنوا إليها، واعتادواها.. فلم يسمحوا لأنفسهم بتجاوزها أو مجرد التفكير بتغييرها. ولهذا رأينا كيف كانت كل الدعوات والأفكار التجديدية –على مر التاريخ- تواجه وتعارض بحدة وقساوة من قبل المجتمعات القبلية ذات الفكر المتخشب.

ثالثاً- من سمات المجتمع القبلي المغلق أيضاً، عمله الدائم على تهميش الفئات المثقفة، والعالمة. وتطفيش الخبرات والكوادر النوعية، واستبعادها من ساحة التأثير والإبداع الثقافي والعلمي بالرغم من كونها هي الوحيدة المؤهلة والقادرة على الارتقاء بواقع المجتمع، والسير به نحو مواقع أكثر تطوراً وازدهاراً في التفكير والعمل على المستوى الحضاري والعلمي، والتصدي الدائم المخلص لتحقيق المشروع الحضاري والثقافي للأمة.

وبالمقابل يعمد -دعاة ورموز العصبية القبلية المتحكمين بمفاصل القرار الأعلى- إلى ترفيع أبناء الأسر المالكة والحاكمة (ومن نفس العشيرة) إلى المناصب القيادية في “الدولة-القبيلة”، بالنظر إلى تكاثرهم وحدة صراعهم وتنافسهم، أو بالأحرى تكالبهم المستميت على احتلال المناصب العليا والوظائف الكبرى، وتوزيع المكاسب والمغانم فيها. ويتم ذلك ،طبعاً، على حساب تراجع وانحسار الأسماء الكبيرة من المفكرين والمثقفين وأصحاب الكفاءات والقدرات الحقيقية المختصين في مجالات العمل المختلفة. ويشكل هذا النوع من القسر والظلم الاجتماعي والعلمي –إذا صح التعبير- الذي يفضي إلى إحداث اختلال بالغ في موازين المسؤوليات، وتوزيع الأدوار والمهام اللازمة للنهوض بالمجتمع، يشكل عامل يأس وإحباط ونفور لدى النخب المفكرة والمتعلمة، والطبقات الشعبية الوسطى في البلاد.. إذ يولد لديها ردود أفعال سلبية إزاء المنحى الانحداري الخطير الذي بدأت تسير عليه البلاد في كل قطاعاتها ومؤسساتها، قد تنحو –هذه الردود- منحى الاستنكاف عن المشاركة الفعالة في تطوير الواقع، وبناء المجتمع ونهوض الدولة، وتحقيق استقلالها، وإنجاز مشاريعها.. باعتبار أنه لم يتم تقدير وعي وفكر وإبداع تلك النخب العلمية، وفتح المجال أمامها لتعبر عن ذاتها العلمية الكفوءة. لذلك تجد أن أفضل طريق وأقصر سبيل لاستمرار إبداعها والتعبير عن تفوقها العلمي يكون في مغادرة البلد، والانخراط في العمل لدى البلدان الأخرى التي تحترم العلم والعلماء، وتبارك إنجازات المفكرين، وتفسح لهم كل المجالات للعمل العلمي المنتج والفاعل. وهذه الظاهرة في الواقع تتزامن مع تراجع كبير في الحريات العامة في مجتمعاتنا، وضعف حقوق الإنسان فيها في عصر العولمة والديمقراطية والحرية والإعلام الفضائي السريع.

رابعاً- الإيمان بالجبرية التاريخية، وأن حركة التاريخ البشري قد توقفت وانتهت عند هذا النوع من المعرفة أو الفكر السائد لدى المجتمع القبلي.. يندرج هذا الأمر طبعاً في إطار سعي قيادات هذا المجتمع إلى فرض أيديولوجية “خلافة الله”، وتشجيع مبدأ “الجبرية” الذي يعتبر أن ما يحدث هو أمر مفروض ومقرر مسبقاً من الله تعالى خيراً أم شراً.. حقاً كان أم باطلاً، خيراً كان أم شراً.

    وقد وجدنا في تاريخنا العربي الكثير من النماذج الدالة على ذلك.. حتى باتت الجبرية مذهباً كلامياً واسع الانتشار في أوساط كثيرة من عالمنا الإسلامي حتى الآن.

وكان زياد بن أبي سفيان أول من شجع هذا النهج المخالف لسنة التطور (قبل أن يكون مخالفاً ومتناقضاً مع مفردات ومعاني وتعابير القرآن) حيث سعى إلى تكريس سياسة “ظل الله في الأرض” و”خلافة الله”..الخ، ليوهم الناس بأنه يحكم بإرادة الله، ويتصرف بمشيئته.. فأحاط خلافته (هو وخلفاؤه اللاحقون) بهالة من القداسة، وأسبغوا على أنفسهم ألقاب دينية فضفاضة تعبر بشكل سافر عن عقلية الجبر التاريخي. لقد كان معاوية -في نظر أصحابه ومريديه- “خليفة الله في الأرض” و”الصادق” و “الأمين” و”المأمون”. وكان ابنه (يزيد) “إمام المسلمين!” وكان عبد الله بن مروان “أمين الله” و”إمام الإسلام”.

يقول زياد هذا في خطبته المسماة “بالبتراء؟!” –التي صرح فيها أن الله اختارهم (أي الأمويون) للخلافة، وأنهم يحكمون بقضائه، ويعملون بإذنه: “يا أيها الناس إنا أصبحنا لكم ساسة، وعنكم ذادة. نسوسكم بسلطان الله الذي أعطانا، ونذود عنكم بفيء الله الذي خول لنا. فلنا عليكم السمع والطاعة فيما أحببنا، ولكم علينا العدل فيما ولينا”()..أما معاوية فله باع طويل في توطيد وترسيخ الحكم الوراثي (الإلهي).. حيث يقول: “نحن خلفاء بقضاء الله وقدره”(). “الأرض لله وأنا خليفة الله، فما أخذت لي، وما تركته للناس فبالفضل مني”().. وفي مجال زمني آخر (عصر العباسيين) وقف المنصور (أحد أمراء المؤمنين العباسيين؟!) يوم عرفة خطيباً يحدد برنامجه السياسي   (الذي يبدو من خلاله، وكأنه لا يخاطب بشراً من روح وأحاسيس ومشاعر ومسؤولية وخيارات…إلخ بل يخاطب قطيعاً من الماشية).. قال: “أيها الناس إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأييده، وحارسه على ماله. أعمل فيه بمشيئته وإرادته، وأعطيه بإذنه. فقد جعلني الله قفلاً، إذا شاء يفتحني فتحني لإعطائكم، وإذا شاء أن يقفلني عليه أقفلني”().

خامساً- لا يؤمن المجتمع القبلي بالمحاسبة أو المساءلة أو النقد كمعيار للتطور والبناء والبقاء النوعي. ولا يخضع ساسته وقادته ورموزه للرقابة أو النقد أو المسائلة الشعبية أمام برلمانات منتخبة طوعاً وديمقراطياً. لأن هؤلاء (الساسة والقادة!) عندما يقتربون إلى درجة تأليه أنفسهم، فإن ذلك يعبر عن (عصمتهم؟!) تجاه الآخرين. لذلك تراهم يرهبون الناس عبر الضغط عليهم بذهنية الجبرية، بالتعالي والتعاظم والتكبر. ويذلونهم بالقهر والتسلط والقوة وسلب المال حتى لا يجد (الناس) مفراً للتملق والتزلف لهم().. ولعلنا لا نستغرب كثيراً قول أحد خلفاء الأمويين ” الوليد بن عبد الملك”، لدى استفساره ،باستفهام استنكاري، عن إمكانية حساب الخليفة وتوجيه اللوم له: ” أيمكن للخليفة أن يحاسب؟!”.. وكأن الخليفة مخلوق من طينة “معصومة” غير بشرية. ويبدو أن الوليد قد ورث هذا الطبع عن أبيه (عبد الملك بن مروان) الذي كان يدير (ويمارس) دفة  الحكم السياسي والاجتماعي بمزاجية نفسية معقدة، ويرفض بالمطلق الكلمة الناقدة أو الموقف الناقد.. جاء في كتاب تاريخ الخلفاء للسيوطي (ص: 223): “عندما تولى عبد الملك بن مروان الخلافة صعد المنبر ليلقي الخطبة الدستورية التي توضح سياسته القادمة، جاء فيها: “والله لا يأمرني أحد بتقوى الله بعد مقامي هذا إلا ضربت عنقة، ثم نزل..؟!”.. لاحظ كيف يتحكم صاحب ذهنية “الجبر التاريخي” في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم، ويحاكمهم بهواه ومزاجه لا بشريعتهم، ويتوعد بقتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق، بكل برودة أعصابه، فقط لأن صاحبها قد يفكر في نقد “الحاكم بأمر الله!؟” ومحاسبته.. فليس للناس بحسب ذلك أي رأي أو مشورة. والسلطة يتم رسمها وتحديدها فقط من الخليفة (ظل الله) وعلى الناس أن تستسلم له ولإخوانه (أمراء المؤمنين!)، وتطيعهم بدون وعي أو إرادة، أو حتى مجرد التفكير بمحاسبتهم، وفرض رقابة على تصرفاتهم. لأنهم –وكما يزعمون- يحكمون باسم الله من خلال السلطة الدينية، أو غيرها من السلطات الوضعية الأخرى (ولا فرق في ذلك). فالخليفة ” القائم بالأمر” هو مصدر كل قوة، ومنبع كل طاقة متفجرة في الحركة الاجتماعية العامة، ومرجع لكل الأوامر والسلطات المتعلقة بأحوال العباد وأمور البلاد، لا يجوز لومه أو مساءلته. لأنه –كما ذكرنا- المصداق الخارجي لسلطة الله في الأرض. ولهذا اعتقد الناس في العصر العباسي –وربما لا يزال هذا الاعتقاد سائداً في كثير من البلدان (نظراً للضغط النفسي والسياسي والإعلامي والأمني الكبير الذي مارسه ولا يزال يمارسه الوزير والسياف بين مستويي القداسة والرهبة)- أقول: لهذا اعتقد الناس أن الخليفة إذا قتل اختل نظام العالم.. احتجبت الشمس،وامتنع المطر، وجف النبات().

سادساً- يتفرد المجتمع القبلي عربياً أم غير عربي -عن غيره من المجتمعات- بأنه لايوجد فيه رجل كبير أو شخصية محترمة علمية أو ثقافية أو سياسية سوى “الرب الأعلى” أو “السيد الأوحد” المطاع.. فهو وحده رجل المرحلة الاستثنائي، وسفينة النجاة، وصاحب المشروع الإنقاذي.. وبشخصيته الكريمة تختزل مؤسسات وبنى المجتمع والدولة والأمة كلها. أما باقي الناس والأفراد فهم –بمعنى أو بآخر- مجرد أرقام لا قيمة لها، وهم ليسوا أكثر من عبيد عند هذا الإله الأرضي والسيد الأعلى الذي يحاربهم بلقمة عيشهم، كي يبقوا على قدر كبير من الولاء الأعمى والانقياد المطلق لسلطته وحكمه المتجبر.. بحيث يمكنه أن يسجن أي شخص أو يدس له السم في طعامه، أو يضربه أو يجلد هو ينفيه، أو يقتله.. فلا كرامة ولا اعتبار ولا قيمة –في هكذا مجتمعات- إلا للذات العلية وحدها التي تستطيع أن تعصف بمن سبق لهم أن ساعدوها وعاونوها، أو من مدحوها تماماً كما عصف المنصور العباسي بأبي مسلم الخرساني بعد أن مكن العباسيين من تثبيت ملكهم().

سابعاً- تهيمن على مواقع المجتمع القبلي العربي سلطة العادات والتقاليد الاجتماعية المتخلفة الموروثة منذ العهود القديمة والتي لم تعد قادرة بحكم عطالتها الذاتية على العيش والتطور مع تقادم الأيام والعصور والأزمان، وقد أضحت تلك القيم القديمة مع مرور الزمن ديناً قائماً لوحده. أصبح له دعاته ومناصروه في كل حدب وصوب.. ولعل من أبرز هؤلاء هم رموز ودعاة السلطة الدينية المزيفة (وعاظ السلاطين) المتحالفة مع مراكز السلطة السياسية والأمنية من أجل الوصول إلى المصالح الذاتية المشتركة التي لا يمكن أن تتسع دوائرها إلا من خلال الإبقاء على حالة التخلف الفكري والنفسي، وتكريس واقع التبعية والاستلحاق التي يرزح تحته أبناء المجتمع كلهم.

ثامناًً- تتحكم بوجود المجتمع القبلي –على صعيد أساليب التعامل مع الأهداف والغايات الفردية والجماعية (وطنياً وقومياً)– مجموعة من الشعارات الوهمية الزائفة التي تراكمت عبر تاريخ طويل من سوء وعقم الممارسة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبدلاً من أن تتحول (تلك الشعارات) بأفكارها ومبادئها الخاصة والعامة إلى أرض صالحة للابتكارات والإنجازات الرفيعة التي تعود بالفائدة على الوطن والمواطن، أصبحت خالية من مضمونها ومفرغة من محتوياتها الداخلية.. بل أكثر من ذلك: لقد أضحت عبئاً ثقيلاً مزعجاً يلقي بظلاله السوداء على كاهل منتجيها والدعاة إليها الذين كانوا أول من اخترقوها، وأسقطوها وفق مبدأ (حاميها حراميها).. بحيث أصبحت غير قادرة على تحقيق ذاتها، والإيفاء بالتزاماتها تجاه الجماهير الواسعة التي انخرطت بقوة في الممارسة السياسية وحتى العسكرية (غير الواعية)، وقدمت الكثير من التضحيات لتحقيق تلك الأهداف التي استنزف –أصحابها ومنظروها- مواهب الناس، وسرقوا الدولة وموارد بذريعة العمل على تجسيد تلك الشعارات.

لقد رفع هؤلاء شعارات التقدم والتنمية ولافتات التحديث وحب الوطن وغيرها من العناوين والشعارات الذهبية (شديدة اللمعان) على سبيل التعصب والتحزب الأعمى، أو على سبيل الشحن والتعبئة النفسية الحماسية القاهرة، فما كان من أوطاننا وطوائفنا وأحزابنا وملاعبنا إلا أن تحولت إلى معسكرات مغلقة أو ألغام تنتظر ساعة الانفجار.

كما أنه سرت “العصبية القبلية” في كل أوصال النظام القبلي التقليدي، وباتت الآن خاصية أساسية من خصائص تكوين الدول العربية والإسلامية في مستوييها الديني والقومي على السواء. والواقع العربي يقول بأنه بدلاً من أن تنتفي وتتحلل بنية العصبية وتتفكك قواها بظهور الإسلام، اندمجت في داخل عرى واستحكامات الإسلام التاريخي، فأصبح المجتمع الإسلامي حاوياً على (ومنتجاً لـ)  مجموعة من التكوينات العشائرية والقبلية والطائفية التي اعتنقت الإسلام. ولكن مع مرور الأيام ارتقى المجتمع نسبياً بعرفه القبلي إلى مستوى القانون والنظام الشرعي الإسلامي. وهذا يعني –بطبيعة الحال- هيمنة الدولة (وسيطرتها) عليه.. واعتبارها هي الضامن الفعلي للمشاركة في المجتمع، كما يعني –من جانب آخر- تخلخل العصائب والروابط القبلية قليلاً في مقابل قوة المبادئ والقيم الإسلامية التي تؤكد على المساواة والعدل والمحبة والإخاء.

\* كاتب سوري

منبر الحرية، 08مارس/آذار 2013

() إننا نؤكد هنا على أن شدة تتابع الصراعات والتقلبات في التاريخ العربي لا تعبر عن نزعة تغييرية تجديدية، أو رؤية إيمانية بسنة التطور الكوني.. ولكنها تعبر عن رسوخ روح الانقسام والتفتيت في مجتمعاتنا العربي والإسلامي، وميله نحو تعددية الكيانات في نسيجه المجتمعي التاريخي، وعدم قدرة –هذه الكيانات المجزأة- على التوافق الطوعي. وعلى كثرة التقلبات السياسية الظاهرة يبقى الواقع العربي –في جوهره- دون تغيير، كما هو ملحوظ إلى الآن: أزمات سياسية متلاحقة، لكنها تراوح مكانها. (راجع كتاب: أين الخلل، د. محمد جابر الأنصاري، صحيفة القبس الكويتية، 17/2/1998م.

**قراءة في خصائص المجتمع العربي**

تاريخ النشر :٦ مارس ٢٠١٥

**بقلم: عبد الوهاب يوسف الجودر**

يتساءل البعض حول الأسباب التي أدت ومازالت تؤدي إلى ابتعاد الدول العربية عن الركب العالمي بعد أن كانت رائدة في جميع المجالات. بعيداً عن تسييس هذه المحاولة لقراءة خصائص المجتمع العربي وبعيداً عن الاصطدام مع إيدلوجيات قد ترى في أي مفصل من مفاصل هذا المقال توجيه اتهام، فإننا في هذا المقال نضع بعض الخصائص التي نرى أنها تشكل فارقاً بين ما تتمتع به دول العالم المتقدم مع ما تختص به مجتمعاتنا العربية.
لسنا من يتحدث عن دور الإسلام على القبائل العربية في الصحراء. ولسنا في وارد أن نكرر الإنجازات العربية التي دفعت بعجلة التطور في جميع المجتمعات في العالم، ولكن ما ننقله هو ما تتحدث عنه كل الكتب التي تلتزم الحقيقة العلمية والأدبية. فقد استطاع الدين الإسلامي أن يوحد هذه القبائل المتناحرة ليجمعها في بوتقة استطاعت أن تنشر الدين الإسلامي في ربوع العالم، لتنير للعالم دياجير ظلام القرون الوسطى لتشع بنورها المعاهد والجامعات الأوروبية ولتضع العالم على مشارف عصر النهضة التي استفادت من علوم العرب والمسلمين ودخولها عصرا جديدا من التكنولوجيا والتقدم العلمي. ولا يعني هذا بالضرورة أن المجتمعات الأوروبية المتقدمة في المجال العلمي بأنها مجتمعات مثالية فقد ركزت على الجوانب العلمية وبرزت المادية والوجودية فيها، وبهذا التوجه في المجتمعات الأوروبية ظهرت قيم ومبادئ مختلفة أدت إلى انهيار الأسرة والمجتمع. الأوروبيون اختاروا لأنفسهم الأطر التي شكلت مجتمعاتهم. ويقر العالم بفضل المفكرين العرب والتي استفادت المجتمعات الأوروبية من ذلك الكم الهائل من المعرفة من المكتبات العربية لتطوير الجانب المعرفي لديهم. وفي المقابل فإن المجتمعات العربية تخلت عن حقها في المعرفة. هنا في هذا المقال نشخص فروقاً نرى أن المجتمع العربي في حاجة إلى تطبيقها ليس انطلاقاً من إعجابنا مما لمسناه في المجتمعات الأوروبية إنما لوجود جوانب إيجابية تستحق أن نتوقف عندها قليلاً، ولا أخالها بعيدة عن الدين الإسلامي كما أنها تمثل تماشياً من روح العصر ومتطلبات الواقع.
لخص الكاتبان الغالبي والعامري (2008) خصائص المجتمعات التي نرى أنها تشكل فروقا بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات العربية. فلو تمعنا فيها قليلاً فإننا سوف نرى أساسها في الدين الإسلامي والتي لو التزمت فيها المجتمعات فإن العديد من المشكلات ستتحلل من تلقاء نفسها. وقد سبقنا إلى هذا الاستنتاج الشيخ محمد عبده بعد رجوعه من أوروبا عندما قال «وجدت إسلاماً ولم أجد مسلمين»، فمن يشاهد سلوك المجتمعات الأوروبية بنظرة موضوعية سيجدها سلوكا حثت عليه التعاليم الإسلامية. يذكر الكاتبان الغالبي والعامري من بين ما ذكراه أن احترام الوقت والالتزام به من الأمور التي تحرص المجتمعات الأوروبية على الالتزام بها وتعليمها لأبنائها جيلاً بعد جيل حتى أصبح شعاراً لهم Time is Money. احترام الوقت والذي قد لا تراه في المجتمعات العربية، فلا التزام بالوقت ولا احترام له. وبرغم أن الوقت عند المسلمين الأوائل كان مقدساً لما له علاقة مباشرة بمواعيد وأوقات الصلاة لقوله تعالى (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتا) 103/ النساء، والصوم والحج والزكاة. كما اهتموا بدراسة النجوم والفلك الذي ساعدهم على تحديد مواقيت العبادات. ولم يفت على المسلمين الأوائل أهمية الوقت، فقد عرف الأوائل من المسلمين أهمية الوقت حتى أصبح شعارهم (الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك).
الانفتاح على الآخر وقبول واحترام رأيه، فالنتيجة المنطقية هي أن رفضك الرأي الآخر هو أن الرأي الآخر سيرفض رأيك. وبرغم أن الإسلام نهى عن الاختلاف في العقائد لقوله تعالى (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) 82/ النساء، في حين أن التعاليم الإسلامية لم تنهَ عن التفكر في خلق الله الذي يتميز بالكثير من الاختلاف والتغير. غير أن من غير المقبول أيضاً أن يصل رفض الرأي الآخر إلى حد (التكفير) الذي يضع رفض الآخر لهذا الحد من التطرف، لقوله تعالى (لكم دينكم ولي دين). تفوقت شعوب الدول الأوروبية في قبول الرأي الآخر حتى وإن كان مخالفاً للرأي السائد. ولنا أن نرى هذا التنوع الفكري ودحض الحجة بالحجة في المفكرين المسلمين الأوائل في أروع صوره في الحوار بين اثنين من المفكرين المسلمين برغم الفارق الزمني بينهما، في المناظرة الشهيرة بين الغزالي 1036-1111 م والذي فند فيها أقوال الفلاسفة في مؤلفه الشهير (تهافت الفلاسفة)، وردود ابن رشد 1126- 1198 عليه في كتابه الشهير (تهافت التهافت).
إن الانفتاح على الآخر يؤسس لثقافة المجتمع في عدم عبادة الفكرة وليس المطلوب هو الإيمان والاعتقاد بالفكرة المغايرة ولكن التأسيس لثقافة مجتمع غير مؤدلج. ففي المجتمعات الأوربية للأفراد ما يعتقدون ويمارسون عباداتهم وطقوسهم ومعتقداتهم بشكل يوفر هامشا كبيرا من الحرية. ومن غير المقبول في هذه المجتمعات أن تسيطر فكرة على المجتمع لتخلق مجتمعاً يحمل فكراً واحداً خالي من التنوع.
أما في الجانب الوظيفي فإن الدين الإسلامي عزز ثقافة العمل لكونها إحدى ركائز العبادات. يحث الدين الإسلامي في العديد من السور والآيات على العمل ففي قوله تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) 105/ التوبة. وليس العمل بل هي الجودة في العمل لقوله تعالى (إنّا لا نضيع أجر من أحسن عملاً) 30/ الكهف. وليس المقصود هنا في العمل التواجد في ساعات الدوام ولكن العمل الذي ينطلق أولاً من شعور الفرد بمسئوليته تجاه مجتمعه والتي هي أسمى غايات الدين الإسلامي.
تشكل المرأة نصف المجتمع، وإهمال أو إبعاد المرأة عن المساهمة في التنمية، إنما هو في الواقع شل المجتمع بكامله. تبنت المجتمعات الأوروبية العديد من البرامج لحماية المرأة من التحرش والاضطهاد والاستغلال بل إلى أبعد من ذلك من خلال وضعها في الموضع المناسب لها للدفع بالتنمية. ولنا من الشواهد على تكريم المرأة في القرآن ما يمكن الاستناد عليه في إعطاء المرأة مكانتها التي أراد الله بها أن تسهم فيها في المجتمع.
التاريخ الإسلامي والعربي يحمل الكثير من الإنجازات، كما يحمل العديد من الإخفاقات. فمن الملاحظ على المجتمعات العربية التمسك بسلبيات الماضي، بل إن الماضي في بعض المجتمعات العربية تشكل تسلطاً بشكل وسواس قهري يجبر من يحمله على عدم مقدرته على التخلص من سلبياته ويمضغها ويجتريها مستمتعاً بهذه القيود التي تكبله. ولا يُقصد هنا التخلص من سطوة الماضي أنه التخلي عن الماضي وخاصة التاريخ العربي، فالتاريخ العربي والإسلامي مليء بإنجازات يشهد لها العالم قبل الدول المسلمة، بل إنها مجالات من المعرفة مازالت تدرس وتفتخر بها الدول التي تدرس أبناءها هذا التراث العلمي والأمثلة على ذلك كثيرة لا مجال هنا لسردها. وكما مرت على الأمة فترات الرخاء التي أسهم فيها العرب بشكل لا يمكن التغافل عنه أو نكرانه، فإنها كذلك مرت عليها أزمات لا يمكن وصفها بأقل من أنها نكسات تركت آثاراً سلبية في وجدان الأمة. فلماذا نتمسك بسلبيات الماضي ونتركه يتلبسنا ونترك ما يمكن أن يكون قاعدة أو أساساً لما يمكن أن يكون منطلقاً نحو خلق قاعدة من المعرفة نحن أحق به من غيرنا؟
الخطأ وارد في كل تصرفات البشر فليسوا معصومين. ومن يعمل يخطئ. ولكل خطأ مسببات ونتائج وقد نرى النتائج ونحتاج إلى تفسيرها تفسيراً موضوعيا بعيداً عن العواطف. المبدأ هنا أن يتحمل من يخطئ بكل شجاعة ويعترف بالخطأ. ولنا في المسئولين في العديد من الدول الأوروبية أمثلة على تحمل الفرد مسئوليته بدءًا من الموظفين إلى المسئولين. الدول الأوروبية قد سبقتنا في هذا المجال. يجدر هنا أن نذكر موقف وزير الدفاع الألماني Karl Throdor Von Gunttenberg والذي أثيرت زوبعة رسالة الدكتوراه التي نقل أجزاء منها من مؤلفات أخرى يشكل سرقة علميةPlagiarism. وبرغم إرجاع الجنود الألمان من أفغانستان بعد الغارة الجوية على قرية افغانية راح ضحيتها مدنيون، مما دفع الوزير إلى إرجاع الجنود الألمان إلى بلادهم، الأمر الذي شكل موقفاً إيجابياً للشعب الألماني تجاه الوزير، وبرغم ما أظهره المجتمع الألماني من تعاطف تجاه وزير، إلا أنه قدم استقالته في 2011 مُقراً بذلك ما قام به من سرقة علمية في رسالته للدكتوراه.
لعل أحد العلل التي تعاني منها مجتمعاتنا هي التوظيف بدوافع سياسية أو طائفية أو اجتماعية أو مناطقية أو حتى محاصصة. وهي الأمر الذي يوصل من هم غير ذوي الكفاءة لتولي منصب يزيد من تعقد الأمور بل قد تصل إلى احتراب بين مكونات المجتمع. إن مبدأ تكافؤ الفرص الذي تعمل به المجتمعات الأوروبية يحفظ حقوق الكفاءات ويسد باب التقولات ويضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
التطوير في حاجة ماسة إلى وجود علاقة صحية بين مؤسسات المجتمع ومراكز البحوث. علاقة مؤسسات المجتمع ومراكز البحوث في مجتمعاتنا ليست علاقة صحية. فلا تستطيع مراكز البحوث إجراء دراساتها في مؤسسات المجتمع لاعتبار الأخيرة أن مثل هذه الدراسات قد تؤدي إلى انتقاد عملها أو بيان قصورها. كما أن من الجانب الآخر ينظر الباحثون إلى مؤسسات المجتمع بنظرة متعالية فهم – أي الباحثون – يرون أنهم بدرساتهم الموضوعية وما يقدمونه من مقترحات لا يستطيع القائمون على المؤسسات التوصل إليها إنما هو تفضلاً وجميلاً هم في حاجة إليه. في حين أن العلاقة الصحية تقوم على تبادل المصالح بين الطرفين فالتوصيات التي يقدمها الباحثون إنما تصب أولاً وأخيراً في مصلحة المؤسسة والمجتمع وفي المقابل فإن هذه المؤسسات إنما هي الحقل الذي يطور فيه الباحث عمله.
أخيراً. تبقى المجتمعات مرهونة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتشابكة الشديدة التعقيد. إنما يظل كذلك وجود إطار فكري يقوده المثقفون البعيدون عن أي نزعة تؤدي إلى انحراف المجتمع من سلوك يسير بالمجتمع إلى الخروج من التاريخ.
في السنوات الأخيرة، واجهت الأمة العديد من التحديات التي إن لم تُدرك ويُعمل على مواجهتها، كخروج جماعات إرهابية والتطور التكنولوجي في وسائل التواصل الاجتماعي الذي أدى بدوره إلى امتزاج الثقافة المحلية بثقافات أخرى زادت الأمر سوءًا. إن التغيير لا يبدأ بالضرورة بالقوة وإن كانت هي الحل في بعض المشكلات، إلا أن تغيير سلوك المجتمع يبدأ بتغيير ثقافته التي تقوم على المبادئ التي عُرضت في هذا المقال.

W\_aljowder@hotmail.com